وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠٠٨/٥/١٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١١/١٢ ؛

قـــرر :

مادة ١ – اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٩٤٥٨٩٣,٣٤ ج (فقط مليونان وتسعمائة وخمسة وأربعون ألفًا وثمانمائة وثلاثة وتسعون جنيهًا وأربعة وثلاثون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢١٤٠٣٦٢,١٨ ج

(فقط مليونان ومائة وأربعون ألفًا وثلاثمائة واثنان وستون جنيهًا وثمانية عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٨٠٥٥٣١,١٦ ج (فقط ثمانمائة وخمسة آلاف وخمسمائة وواحد وثلاثون جنيهًا وستة عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ١٤٢٢٧٣٥٤,٦٦ ج (فقط أربعة عشر مليونًا ومائتان وسبعة وعشرون ألفًا وثلاثمائة وأربعة وخمسون جنيهًا وستة وستون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/١١/١٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد ابو شادى